عبدالحميد الحدي عضو مجلس الشورى لـ«الميثاق»:

نرفض مقولة «الدولة الفاشلة»

قال الأخ عبدالحميد الحدي عضو مجلس الشورى.. ان على الحكومة ان تبدأ بتشذيب نفسها واصلاح مؤسساتها وازالة مقولة «الدولة الفاشلة».. خاصة وان هناك شكوى من المانحين..

ودعا في حواره مع «الميثاق» العقلاء من مختلف الأطراف المتحاورة إلى تغليب المصالح الوطنية وأن يلعبوا دوراً أساسياً ومهماً في دفع كل الأطراف إلى الالتزام بالحوار من أجل تجاوز مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ورأى عضو الشورى أن هناك فرقاً كبيراً بين الحوار الوطني في ثمانينيات القرن الماضي وما يتم الإعداد له اليوم.. ووصف المرحلة الراهنة بأنها وصلت إلى مرحلة التشنج الذي تجاوز الحدود والخلافات حول تسيير أمور الدولة.

لقاء/ بليغ الحطابي

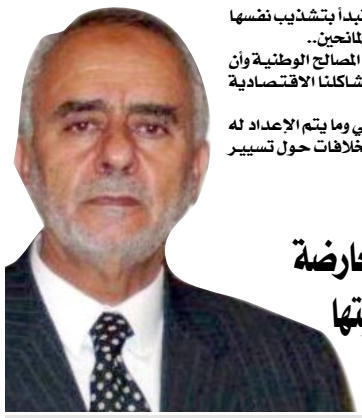

منذ عام 93 لم تتقدم المعارضة بمشروع قانون يؤكد جديتها في الوصول للحكم

الميثاق الوطني لايزال صالحاً لأن يكون منطلقاً للحوار

□ باعتبارك احدى الشخصيات المهمة التي كان لها اسهامات في لجنة الحوار الوطني بالثمانينيات.. ما الفرق بين الحوار السابق والحوار الوطني الذي يتم الاعداد له اليوم؟

– رغم أني لست عضواً في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الذي يجري الاعداد له إلاّ ان هناك في تقديري فرقاً بين الماضي والحاضر.

اولاً من الناحية القيمية، اذ كان الكل يطمح لخدمة الوطن بغض النظر عن المصالح الشخصية وعما يمكن ان يحصل عليه من فوائد سواء على مستوى وظيفي او قيادي او معنوي.. اساساً اليوم الظروف تغيرت والناس ايضاً وصلوا الى مرحلة من التشنج الذي تجاوز الحدود والخلافات حول تسيير امور الدولة والعمل المؤسسي الحكومي والقانوني الى امور فيها نوع من اللامبالاة حتى فيما هو مقدس.

نصيحة للمعارضة

□ كيف تقرأ موقف المعارضة اليوم؟

– اعتقد– وهذه نصيحة للمعارضة وبالذات في احزاب اللقاء المشترك– لو انهم لم يمسوا موضوع الحراك او الحوثيين فلن يمسوا بسيادة الوطن ومقدسات الوحدة ولربما تعاطف الناس معهم في حالة اذا كان لديهم تركيز على الاصلاح المؤسسي وايضاً القضاء على مظاهر الفساد ان كان هناك فساد لان الفساد له ادواته يجب ان تتأكد ان هناك ادلة واثباتات مايؤكد ان هذا الشخص فاسد وفق معايير قانونية وتشريعية وقضائية ومؤسسية كاملة.

على الحكومة تشذيب نفسها

□ برأيك ما الدور الذي يجب ان يضطلع به المؤتمر لانجاح الحوار والخروج بما يخدم اليمن؟

– في تقديري ان على العقلاء بمن فيهم اعضاء المؤتمر الشعبي العام وكل القوى الخيرة المستقلة وايضاً الشخصيات الاجتماعية المؤثرة ان يلعبوا دوراً اساسياً ومهماً في دفع كل الاطراف بما فيها احزاب المشترك والحراك بأن يلتزموا بلغة الحوار من أجل حل كل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولاشك ان البناء المؤسسي بحاجة الى متابعة وانا دائماً اكرر ان احزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب من الفصل التشريعي الاول من عام١٩٩٣م الى اليوم لم يتقدموا بمشروع قانون واحد.. اذاً اين انتم..؟ فالمعارضة يفترض بها حينما ينتهي الموسم الانتخابي او الفصل التشريعي ان تبدأ بالتنافس على اساس البرامج وتضع برنامجاً موازياً لبرنامج الحكومة تستطيع من خلاله ان تنافس السلطة التشريعية على حق التشريع وحق المساءلة وفي المناقشات العامة وفي طرح الاسئلة وفي الاستجواب للحكومة وكذلك مراقبة الحساب الختامي للدولة وأهم من هذا وذاك مراقبة الموازنة العامة للدولة للتأكد من حسن اداء المؤسسات الحكومية.. هذه هي الاطر الطبيعية لأية حركة او معارضة تريد ان تحقق اهدافها وتصل الى الحكم من خلال برامجها البديلة، وهذا مايسمى بحكومة الظل.. وذلك ما نفتقده للاسف.

فرق شاسع

ولهذا أقول ان الفرق بين الثمانينيات واليوم شاسع.. فالبمنيون يتطلعون الى ماهو كبير ولهذا كان أهم مابعد تشكيل لجنة الحوار الوطني في الثمانينيات هو تحقيق هدفين اساسيين، الاول ازالة حالة الانقباض النفسي بين ابناء الوطن شماله وجنوبه رغم وجود نظامين قائمين في ذلك الوقت مما أدى الى تسارع خطوات مشروع انجاز دولة الوحدة بما فيها اللقاءات المتكررة بين قيادتي الشطرين الى ان تحققت في مايو.

الهدف الآخر الذي تحقق في تلك المرحلة هو الطموح لتطوير التنمية وكان هناك حالة من السباق، فبدلاً من ان يفكر النظامان في عدن وصنعاء في تعزيز قدراتهما العسكرية بدأوا يفكرون في عملية التنمية فشقت الطرقات وبنيت المدارس وتحرك الاقتصاد الوطني بشكل افضل مما هو عليه الآن، ومع الاسف اننا اليوم قضينا على مؤسسات القطاع العام من خلال الخصخصة ما أثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للمواطنين.

□ كيف تشخصون الأزمات التي تحدث الآن؟

– هناك حالة ازمة ثقافية ربما ان كثيراً من الناس لم يدركوها وتتمثل في انه كان هناك قبل الوحدة في الجنوب نظام اشتراكي وبالتالي كان معظم المواطنين يشتغلون في مؤسسات الدولة وليس لهم مصدر دخل إلا المرتب، وحين جاءت الوحدة في ظل اقتصاد مفتوح حدث ارتفاع في الاسعار مع ثبات الاجور والمرتبات فاوجد حالة من الاحساس بالظلم والغبن في الوقت الذي كان لدى المواطنين في الشمال نشاطات اخرى، هذا لديه سيارة لنقل الركاب وآخر لديه ارض وعقارات.

يجب استرضاء الداخل قبل الخارج

لذا اعتقد ان دور المثقفين والاعلاميين تحديداً التركيز على دراسة وتفسير هذه الظواهر للناس، كيف ندعو الى ايجاد مؤسسات بنكية ومصرفية تقدم التسهيلات الائتمانية لذوي الدخول المحدودة لبعض المحافظات وبالتحديد محافظة عدن ومحافظات اخرى.

فنتيجة للتفاوت بين الدخول نتجت تلك المشكلة ثم جاء بعد ذلك الاحالة الى التقاعد وهو امر طبيعي ايضاً، ولكن هذا سبب أزمة لان المرتب التقاعدي لايفي بمتطلبات المواطن في ظل ارتفاع الاسعار الجنوني وعدم التحكم بها، هذا ايضاً سبب من الاسباب التي اوجدت تلك المشاكل.

ولهذا ادعو الله سبحانه وتعالى ان يلهم الجميع الحكمة وان يفكروا في مصلحة البلد، وأنه لايجوز بل محرم تحريماً قاطعاً أن ينقلبوا على الوحدة.. فالوحدة هي ملك الشعب وليس لها علاقة بسلوك الانسان سواء أكان رئيساً او مرؤوساً، وبدلاً من اتهام الوحدة بأنها السبب يجب ان نفكر في بناء الدولة وادارة مؤسساتها لتحقيق المصلحة والتنمية، وان نتنافس على اساس برامجي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطنين، وهذا هو المبدأ الاساسي الذي يجب ان نركز عليه، فضلاً عن التركيز على مبدأ المساواة القانونية واتاحة الفرص لكل الناس من خلال القدرات والطاقات والمؤهلات وفي هذه الحالة اؤكد انه يمكن ان تستقيم الأمور.. وأقول ايضاً ان الحوار يجب ان يستمر دائماً سواء على المستوى الكبير او على المستوى الأدنى بما في ذلك في المؤسسات والمنشآت الصغيرة الصناعية او الادارية او التربوية.

عدد كبير

□ ما أهمية وجود هذا العدد الكبير من المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني؟ وما تأثيره؟

– اذا لم تكن قوى المعارضة موجودة في الحوار فلن يكون لذلك تاثير كبير فليس المهم العدد إنما وجود المعارضة وبالذات احزاب المشترك المعارضة للحكم وللنظام ولسياسة المؤتمر الشعبي، فإذا دخلوا في الحوار يبقى هذا العدد الهائل هو عبارة عن مباركة، لكن اذا لم يدخلوا فأعتقد ان المشاكل ستظل قائمة.. وأهم شيء يجب ان نعرفه جميعاً– وهذا ما كنا نطرحه في الماضي– ان اليمن بخير وليس هناك ما يؤثر عليها او يمسها بسوء من الخارج ،ويجب ألاّ تتسابق المعارضة او السلطة على استرضاء الخارج.. يجب ان نسترضي الوطن والمواطن.

وهذه خلاصة من انسان مخلص لبلده ولقيادته السياسية، وأرجو أن يحتكم الجميع إلى مصلحة اليمن بالدرجة الاولى.

نتائج لندن

□ نتائج مؤتمر لندن.. ما تأثيرها على الوضع الداخلي؟

– اعتقد ان نتائج مؤتمر لندن وما سيلحقه من مؤتمرات هي دعم لوحدة اليمن واستقراره وسلامته والمهم كيف نعالج مشاكلنا..

□ هل ترى ان قرارات مؤتمر الحوار ستكون ملزمة للحكومة؟

– الحكومة يجب ان تكون ملتزمة بها..

□ هل هذا مطروح في الحوار؟

– يفترض هكذا.. لكن المهم ان تبدأ الحكومة بتشذيب نفسها لان هناك شكوى خاصة من المانحين، ولابد أن نزيل مقولة الدولة الفاشلة، فانا أتألم عندما اسمع من مسؤولين حكوميين يقولون انه لو لم يتم دعمنا ومساعدتنا ستصبح اليمن دولة فاشلة وهذا لايليق بنا ولابالدولة ولا بالمواطنين ولا بالسياسيين..

□ هل هذا الحوار يعني فشل المؤسسات الدستورية؟

– لا، لا ابداً.. الحوار هو منطلقات عامة أشبه بمضامين الميثاق الوطني –اذا جاز لنا التعبير– رغم ان الاخوان الآن بدأوا يتنكرون له، وهو الاساس الذي يجب ان يستمر.□

ماذا نريد من الحوار؟

د. بشير عبدالله العماد *

■ إن المتابع للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل وما يرافقه من توسيع قاعدة المشاركين فيه، بعد تأجيله أكثر من مرة، ينتابه أكثر من سؤال عن النتائج التي ستتمخض عنه؟ وما الإضافات التي سيضفيها إلى النظام السياسي؟ وما دوره في إنهاء حالة الركود السياسي؟ خاصة أن كثيراً من المبادرات في الحوار الوطني طُرحت على الساحة وصاحبها مد وجزر في التناولات غير أنها لم تفضِ إلى شيء، إلى أن سئم المواطن وكاد اليأس يتسلل إلى قلبه إذا ما سمع عن مبادرة جديدة للحوار، حتى وصل إلى قناعة تامة بأن بعض أطراف العمل السياسي هي التي أسهمت في تأزيم الوضع من خلال خلط الأوراق وتداخل المطالب بل وتناقضها في أغلب الأوقات.

اليوم وهذا الجمع الكبير الذي يتأهب لتلبية نداء الوطن ومصلحته العليا، نأمل أن يكون حواراً مثمراً طيبة نتائجه، وفقاً لضوابط دستورية وسياسية وأن تحدد له أهداف واضحة.. ولضمان نجاح الحوار وخروجه بنتائج تعزز التجربة السياسية في اليمن كإضافة جديدة وملموسة للتجربة اليمنية وسابقة يحتذى بها في الدول الأخرى ، يجب أن يحدد إطار للحوار بشكل واضح وأن تكون أهدافه محل إجماع المشاركين فيه ، بحيث يعمل الجميع للوصول إلى هذه الأهداف.. ولتحقيق ذلك يجب مراعاة بعض الجزئيات أثناء عملية الحوار والمتمثلة بالآتي:–

أن يكون الحوار في إطار الدستور والثوابت الوطنية وأهمها الوحدة والديمقراطية، باعتبارهما خطين لا يمكن تجاوزهما، كما لا يمكن أن يكونا محل حوار أو نقاش كونهما منجزين عظيمين ضحى الشعب اليمني بأبنائه من أجل تحقيقهما، وعاملاً مساعداً للأمن الاجتماعي لا أن يوسع الفجوة القائمة بين أطراف العمل السياسي حيث إن بعض أطراف العمل السياسي تستخدم القانون والدستور والديمقراطية وحرية التعبير بشكل يسيئ للشعب من حيث إثارة الشارع ونشر الأخبار المضلّلة وعكس الحقائق، كما يجب أن تكون فعاليات ونتائج الحوار موثقة وفقاً للمحاضر التي سيتم عقدها.

كذلك يجب أن يكون الحوار مرتكزاً على الرؤى والأفكار التي يتم طرحها والتي لا تخلو من تحسين وتطوير النظام السياسي، ويفترض أن يتبناها الجميع بغض النظر عن مصدرها، ومن الأهمية أن لا تتبنى مواقف مضادة لكل ما يطرح من تلك الأطراف دون دراسة وتحليل لما تطرحه ومدى توافقها مع المصالح الوطنية العليا وبما يعزز ويخدم التجربة السياسية في بلادنا.. فليس غائباً عن ذاكرتنا ما جرى بالأمس القريب أثناء الجلسات المتعلقة بالحوار من أخذ ورد حول مواضيع متعددة، وبعد التوصل إلى اتفاقات معينة تم رفض تلك النتائج.

ولهذا يجب على المتحاورين الاستفادة من أصحاب الخبرات والكفاءات في جلسات الحوار من خلال توزيع المشاركين على اللجان الفرعية للحوار بحسب التخصص والخبرة بعيداً عن أي اعتبارات أخرى ، بحيث تكون جلسات الحوار جلسات تخصصية علمية تعبّر عن تجارب وخبرات لا جلسات مماحكات ومزايدات أو حضور من باب سد فراغ وإثبات حضور لا أكثر، فالوطن أعطى الكثير لأبنائه– تعليماً وتأهيلاً وتدريباً – ومن حق هذا الوطن على أبنائه أن يردوا له الجميل ، خاصة عندما يحتاج إليه.. وما تجدر الإشارة إليه أن أولئك المشاركين بمؤهلاتهم وخبراتهم ما هم إلا ثمرة من ثمار الثورة والوحدة وأملنا أن ينتصروا لهذه الثوابت.

خلاصة الأمر أن جميع اليمنيين في الداخل والخارج يترقبون نتائج هذا الحوار، ليس وحدهم بل العالم بأجمعه يتطلع إلى أن يصل فرقاء الحياة السياسية في اليمن إلى رؤية واحدة تجنّب البلاد من المخاطر التي تتهددها، باعتبار أن عدم استقرار اليمن –بموقعه الاستراتيجي– يؤثر سلباً على السلم العالمي والأمن الإقليمي.□

* رئيس دائرة الرقابة التنظيمية

تقرير رسمي:

أزمة الغاز مفتعلة وضعفاء النفوس يمتهنون المواطنين

انتقد تقرير حكومي سوء توزيع الحصص من محطات تعبئة الغاز إلى المعارض التي تتسبب في حدوث أزمات الغاز المتكررة بأمانة العاصمة. مؤكداً أن عملية التوزيع تسير وفق اجتهادات ذاتية من قبل مالكي المحطات إلى جانب قيام بعض محطات التعبئة بتوزيع اسطوانات الغاز في السوق السوداء أثناء حدوث الأزمات.

التقرير الصادر عن مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة انتقد أيضا استمرار حالة القصور في التنظيم والرقابة وعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفين.مبينا أن ٨٠ ٪ من معارض ومحلات بيع الغاز بالأمانة البالغة ٣٩٥ معرضا،تتسم بالعشوائية وغير مطابقة للشروط القانونية المقرة من قبل شركة الغاز.

ومما يزيد الأمر سوء– بحسب التقرير– عدم وجود لوائح وقوانين تنص على ضبط مخالفات بيع الغاز سواء للمحطات أو للمعارض التجارية.

وأكد التقرير أن أزمة نقص الغاز في أمانة العاصمة مفتعلة من قبل من وصفهم بضعفاء النفوس الذين يقومون بإغلاق جميع محطات ومعارض الغاز بالكميات الموجودة لديهم ثم يقومون بتسويقها فيما بعد بأسعار مضاعفة الأمر الذي يحدث ضرراً مباشراً للمواطنين والقطاعات الأخرى المستهلكة لهذه المادة.

واستغرب التقرير عدم اشتمال استراتيجية شركة الغاز على توفير مخزون احتياطي لتأمين كاف لأمانة العاصمة عند حدوث مثل هذه الأزمات في وقت ينص قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٨) على توفير مخزون احتياطي لا يقل عن ثلاثة أشهر.

الكشف عن وجود نقص في تعبئة اسطوانات الغاز

ضبط عدد من محطات التعبئة بالأمانة.. والأزمة لاتزال مستمرة

وقال التقرير: إن قلة عدد المعارض التابعة للشركة لا تساهم في تفعيل عملية التنافس مما يتسبب في اختلال التوازن في السوق إضافة إلى عدم سحب بقية الاسطوانات التالفة والتي سبق فيها توجيهات وقرارات من رئيس مجلس الوزراء والتي مازالت تحدث مشاكل كبيرة بسبب عدم صلاحيتها.

وفي هذا الشأن قال مدير مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة خالد الخولاني "إن على شركة الغاز تكثيف معارضها في مديريات الأمانة العشر لإحداث التوازن في السوق وتشجيع المنافسة وإعداد آلية سليمة لعملية التوزيع من المحطات إلى المعارض المعتمدة والمطابقة للشروط".

وأشار إلى أن الفرق التابعة لمكتب الصناعة والتجارة بالأمانة قامت بضبط عدد كبير من محطات تعبئة الغاز المخالفة وذلك وفقاً لتوجيهات وزير الدولة أمين العاصمة وقيادة المجلس المحلي.

وأكد أن نتائج النزول الميداني لأربع محطات تعبئة بالأمانة والفحص على عينات عشوائية كشف عن وجود نقص في تعبئة اسطوانات الغاز تتفاوت بين نصف كيلو إلى أربعة كيلو للاسطوانة الواحدة بخلاف الشروط المحددة للاسطوانة مع تعبئتها بالغاز بـ ٢٦ كيلو.

وأهاب الخولاني بالجهات المختصة بإعداد مشروع قرار يتضمن العقوبات والإجراءات التي يتم تطبيقها حيال المتلاعبين والمخالفين لبيع الغاز وإنزال لجنة مكونة من مكتب الصناعة والهيئة اليمنية للمواصفات وشركة الغاز لتصحيح عملية التعبئة من المحطات وضبط الأوزان.□

الأمن يكشف شبكة لتزوير شهادات تعليمية في إب

■ تمكنت الاجهزة الامنية في محافظة إب من إلقاء القبض على العديد من التربويين الذين احترفوا عملية تزوير الشهادات الدراسية.

حيث تم التحقيق مع(٢٤) شخصاً واحالة اربعة منهم الى النيابة العامة اضافة الى ان الجهة الامنية عملت على التحقيق المسبق والمسئول حول هذه القضية لمدة زمنية طويلة، لتقف من خلالها على الكثير من الدلائل القوية التي خولت الاجهزة الامنية إلقاء القبض على المتورطين ..

يأتي ذلك في الوقت الذي تشهد تربية إب الكثير من الاختراقات الادارية ومنها مشكلة المنقطعين والمتغيبين والمنتدبين والمغتربين ايضاً.□

وفاة شخص وإصابة أربعة آخرين بحادث انهيار سقف منزل في سيئون

■ توفي شخص يبلغ من العمر (٢٥) عاماً واصيب اربعة آخرين بإصابات مختلفة في حادثة انهيار سقف منزل بمديرية سيئون– محافظة حضرموت. وذكرت شرطة سيئون ان الحادثة وقعت اثناء قيام خمسة من العمال بأعمال تركيب الاخشاب في سطح احد المباني مما ادى الى وفاة أحدهم واصابة اربعة آخرين.

موضحة ان الاهمال كان السبب الرئيسي في وقوع الحادثة المؤسفة كما قدرت الأضرار المادية الناجمة عنها بحوالى ٥٠٠ ألف ريال.□

عناصر انفصالية تختطف 4 شاحنات في لحج

■ قالت مصادر محلية في مديرية ردفان بمحافظة لحج إن مجموعة انفصالية مسلحة خارجة على النظام والقانون يتزعمها المدعو محمد ثابت صالح الأمين العام للمجلس المحلي السابق في مديرية حبيل جبر والذي ينتمي إلى «أحزاب المشترك» قام أمس باختطاف أربع شاحنات من نوع مرسيدس في حبيل جبر مع سائقيها.. وأشارت المصادر إلى أن عناصر المجموعة قادت الشاحنات إلى منطقة تدعى «بغلة» مع سائقيها وأن الشاحنات كانت تقوم بعمل شق وتعبيد طريق مديرية يافع. وعلى نفس الصعيد قامت مجموعة مسلحة أخرى بقطع طريق الحبيلين وإطلاق النار على المواطن صالح فارع من أبناء محافظة لحج ويسكن في منطقة الحبيلين ويعمل في بيع الأسماك وهو في طريقه إلى السوق بسيارته التي أصيبت بعدد من العيارات النارية.□

أبناء الحبيلين يرفضون جرائم القتل التي تقترفها العناصر الانفصالية

لحج.غسان الضالعي

■ أعلن أبناء الحبيلين بمحافظة لحج عن رفضهم لكل الأعمال الإجرامية والتخريبية التي ترتكبها العناصر الانفصالية التخريبية ، مؤكدين أن ما تقوم به العناصر الانفصالية من قطع للطريق العام والاعتداء على المواطنين والمسافرين ونهب الأموال والممتلكات لا يمت بصلة لعادات وتقاليد أبناء الحبيلين .

وأكدوا أن أبناء الحبيلين يرفضون عودة المخربين تحت أي مسمى كان وانهم سيتصدون لكل من يسعى للمساس بأمن واستقرار المنطقة والمحافظة.

واستنكر أبناء الحبيلين العمل الإجرامي الجبان الذي وقع السبت الماضي في الطريق العام بالقرب من منطقة جمل بمدينة الحبيلين حيث أقدمت عناصر انفصالية تخريبية بالتقطع للمواطن علي عبدالله المريسي من أبناء محافظة اب ونهب سيارته وكل أمواله وممتلكاته.

وحذر أبناء الحبيلين من أسموهم بالدخلاء على الوطن والدين ممن يلجأوون إلى أعمال تخريبية وشغب وإقلاق السكينة العامة ، وطالبوا السلطات المحلية في المديرية والمحافظة بتعقب المجرمين الجناة وتقديمهم للعدالة.. مؤكدين وقوفهم وتعاونهم مع أفراد الأمن في ملاحقة وضبط المخربين الفارين من العدالة .

وتعهد أبناء الحبيلين بعدم السماح للعناصر الانفصالية المأجورة من العبث بأمن واستقرار اليمن والحاق الأذى بالمواطنين وخصوصاً المسافرين .

من جهته دان فرع حركة تصدي لأعداء الوطن في محافظة لحج كافة الأعمال التخريبية التي تقوم بها العناصر الانفصالية التخريبية ،محملاً تلك العناصر مسؤولية تعرض المواطنين والمسافرين للقتل ونهب الأموال والممتلكات .

كما دعا فرع حركة تصدي الأجهزة الأمنية الى القيام بدورها الوطني والدستوري تجاه المخربين الخارجين عن القانون لتأمين حياة المواطنين والسكينة العامة في بعض مناطق الضالع ولحج .□